المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى بمكة المكرَّمة
كلية الدعوة وأصول الدِّين
قسم الكتاب والسنة

الأحاديث التي قال فيها الإمام البخاري

(لا يُتابَع عليه)

في التاريخ الكبير

تخريج، دراسة، موازنة

رسالة مقدَّمة لنيل الشهادة العالية الماجستير

إعداد الطالب

عبد الرحمن بن سليمان الشايع

بإشراف فضيلة الدكتور عبد الله بن سعَّاف اللحياني

الأستاذ المساعد بقسم الكتاب والسنة في كلية الدعوة
وأصول الدين

العام الجامعي ١٤٢٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القـــرى
كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) عبد الرحمن بن سليمان بن حميد السمايع كلية : الدعوة وأصول الدين قسم : الكتاب والسنة
الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير في تخصص : الكتاب والسنة
عنوان الأطروحة : ((الأحاديث التي قال عنها الإمام البخاري « لا يتابع عليه » في التاريخ الكبير، تخريجاً ودراسة موازنة))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه _ والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٣/ ٨ /١٤٢٣هـ _ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة .وحيث قد تم عمل اللازم : فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم : عبد الله السحاق	الاسم : محمد مدثر بابا رحمل	الاسم : مرضي الدوكالي
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع :

يعتمد

رئيس قسم

الاسم : د/ معاذ أحمد الزهراني

التوقيع : ١/٩

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

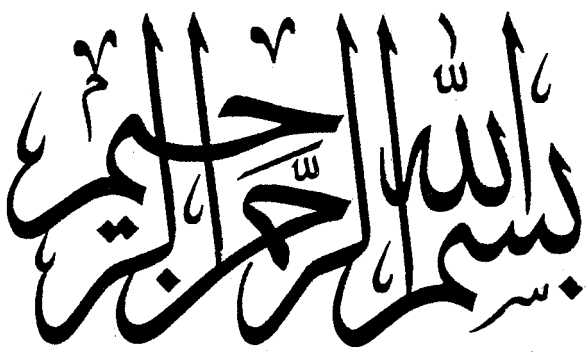
بسم الله الرحمن الرحيم

« الأحاديث التي قال فيها الإمام البخاري (لا يتابع عليه) في التاريخ الكبير »

اشـــتمل هـــذا البحث على جمع أحاديث من التاريخ الكبير للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـــ) ، أوردها في تراجم الرواة ثم أتبعها بقوله : « لا يتابع عليه » ، ثم ألحق به الأحاديث التي قال فيها ذلك من التاريخ الأوسط له ، ومجموع الأحاديث خمسة وعشرون ومائة حديث (١٢٥) .

ثم خرَّج الباحث هذه الأحاديث لمعرفة مراد الإمام البخاري من هذه الكلمة ، وحرص على معرفة ذلك من كلام البخاري نفسه إن أمكن ، ثم من كلام نظرائه في العلم .

وقد أدت الدراسة إلى نتائج هذا تلخيصها :

١ — المـــتابعة التي ينفيها البخاري هي التي يمكن أن تقوي الحديث أما الأوهام والواهيات فينفي البخاري المتابعة حتى مع وجودها .

٢ — أنه إذا أطلق عدم المتابعة فمراده إنكار الحديث وتضعيفه .

٣ — أن أكثر الرواة الذين انتقد حديثهم بذلك داخلون في اسم الضعف عنده ، إلا تسعةً منهم فإنهم ثقات عنده وإنما نبه على أوهامٍ لهم .

٤ — من أحاديث الدراسة (٤٤) حديثاً قد حفظ عن إمامٍ أو أكثر تضعيفها ، وعدد من لهم كلام (٢٢) إماماً .

٥ — خولف البخاري في أحد عشر حديثاً ، اثنان خرجهما مسلم في الصحيح ، وثلاثة لا يظهر فيها رجحان قول البخاري .

٦ — أن الأئمة الذين جاؤوا بعد البخاري قد استفادوا من هذا الإطلاق ؛ فقد اعتمد عليه العقيـــلي في تضعيف (٦٤) راوياً ، وابن عدي في تضعيف (٥٤) راوياً ، وجعله الذهبي عنواناً لضعف (١٤) راوياً .

٧ — تكلم الحافظ ابن حجر في التقريب على (٤٥) راوياً ؛ فجاء حكمه مسايراً لكلام الـــبخاري في (٣٧) راويـــاً ، وخالفه في (٨) رواة لاعتماده على إمام خالف البخاري فيهم .

٨ — مـــن رواة أحاديث الدراسة عدد خولف البخاري في حالهم ؛ فمن ذلك ما كان من قبـــيل التســـاهل كتوثيق ابن حبان ونحوه ، ومنهم (٥) رواة فقط للبخاري فيهم مخالف قوي من أئمة النقد .

The Ahadeeth Upon Which Imam al-Bukhari gave the verdict '*La Yutaba' Alayhi*' (There is no supporting evidence for it) In His *at-Tareekh al-Kabeer*

This research deals with the collection of all ahadeeth in al-Bukhari's (d. ٢٥٦) *at-Tareekh al-Kabeer* which are mentioned in the biographies of the narrators and concerning which he said '*La yutaba' alayhi*' (there is no supporting evidence for it). Additionally, similar ahadeeth narrated in his *at-Tareekh al-Awsat* were also considered. The total number of these ahadeeth came out to ١٢٥.

The researcher then analyzed these ahadeeth in light of those who narrated it in their books, in order to understand the intent of al-Bukhari regarding this verdict. Effort was applied in order to understand his intent directly from his own writings if possible, otherwise the writings of his contemporaries and peers in knowledge.

The result of this research may be summarized as follows:

١- The supporting evidence that al-Bukhari negates is evidence which can be used in order to strengthen the hadeeth. As for supporting evidence which is too weak to raise the level of the narration, then al-Bukhari negates any such evidence even if it exists.

٢- When he unconditionally passes this verdict, his intent is to claim that the hadeeth is weak.

٣- Most of the narrators whose narrations were thus criticized can be considered to be weak narrators in his eyes, except for nine, for these nine are acceptable narrators, and he only intended to show certain weak narrations of theirs by this verdict.

٤- From the ahadeeth that were researched, ٤٤ ahadeeth were considered to be weak by at least one other scholar, and verdicts from over ٢٢ scholars were considered.

٥- Al-Bukhari's verdict was contested in ١١ ahadeeth; two of these were narrated by Muslim in his *as-Saheeh*, and three of them do not seem to show the accuracy of al-Bukhari's verdict.

٦- The scholars who came after al-Bukhari benefited from this verdict. Al-Uqayli used it in order to declare ٦٤ narrators to be weak, and Ibn Adi in order to declare ٥٤ narrators, and adh-Dhahabi used it as a title in order to pronounce ١٤ narrators as weak.

٧- Ibn Hajr in his *at-Taqreeb* discussed ٤٥ of these narrators, and he agreed with al-Bukhari in ٣٦ of them, and disagreed in ٨, and instead relied upon another scholar who disagreed with al-Bukhari in these narrators.

٨- A number of scholars differed with al-Bukhari regarding some of the narrators of this study; some of these differences merely involved those who were known to be lax, such as Ibn Hibban and those similar to him, but there were only ٥ narrators concerning which an acceptable difference existed amongst the scholars of criticism.

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين، وبعد:

فإنَّ الله تعالى قد هيَّأ لسُنَّة نبيِّه ﷺ أسبابَ الحفظ والتمكين، فاختار لها صفوةَ هذه الأمَّة نقلةً حفَّاظاً، وأئمَّة فقهاء، استجلَوا منها معادن العلم، وفجَّروا منها ينابيع الحكمة.

وكان من تمام هذا الحفظ والتمكين ما حاطها الله به وحرسها حراسة بهرت العقولَ، وأذعن لها الخصم الألدُّ العتيد، في آيةٍ باهرةٍ من آيات النبوة العظيمة، فقد قيَّض الله لها أئمَّة أمناء أتقياء، تواصَوا بحياطتها من كلِّ دخيل عليها، جيلاً بعد جيل، هُدوا في ذلك إلى منهج قويمٍ، وقسطاسٍ مستقيم، هو من ثمرات ما أنزل الله على نبيِّه من الكتاب والميزان، ومِمَّا وُفقت وهُديت إليه هذه الأمَّة من السِّطة والشهادة لله في الأرض.

وإن كانت حراسة الله تعالى لوحيه بالحرس الشديد والشهب عند نزوله من آيات النبوة الكبرى؛ فإنَّ حراستَه بعد نزوله على تطاول الأزمان وتقلُّب الأحوال وكثرة الأعداء وشدَّة مراسهم وعِظم كيدهم لَمِن آياتها الخالدة خلودَ الوحي في أرض الله.

وهذا المنهج القويم الذي حفظ الله به السنَّة هو ما سَمَّاه المسلمون نقدَ الحديث، وعلومَ الحديث، وليس هو ببِدْع في الإسلام، اخترعه هؤلاء الأئمَّة النُّقاد، أو تتابعوا فيه على هوىً من الأهواء، وإنَّما هو إجراءٌ لمقتضى ما أمر الله به من العناية بالشريعة والوزن بالقسطاس المستقيم؛ أُجْري على مفردات علم الحديث: متونه وأسانيده، بحسب ظهور هذه المفردات شيئاً فشيئاً، وبحسب الحاجة في كلِّ عصر، وفي كلِّ طبقة، وفي كلِّ بلد، حتى تكاملت في علمٍ شامخ البنيان، يضرب أُسُّه في قرار الشريعة.

والإمام البخاري رحمه الله تعالى هو من أئمَّته المقدَّمين المشهود لهم فيه بالقَدَم الراسخة، والنظرة الثاقبة، قد جمع إلى غزارة العلم جودة التصانيف، وحسن تحرير العبارة، ودقَّة المأخذ في النَّقد، فكانت تصانيفُه وكلامُه فيها من أركان هذا الفنِّ، لا غنى لدارسه عنها.

وهذه الأُطروحة تتبُّعٌ للفظٍ من ألفاظ هذا الإمام، استعمله في نقد الروايات، واستتبع ذلك نقد الرواة في غالب الأحيان، وهو قوله في بعض ما يرويه أو يشير

إليه من حديث بعض الرواة: « **لا يُتَابَع عليه** »، أُقدِّمها خدمة لتراث هذا الإمام وهذه الأمَّة.

وقد جعلتُ عنوانها:

الأحاديث التي قال فيها الإمام البخاري: « لا يُتابع عليه » في التاريخ الكبير.

* * *

أهميَّة هذا الموضوع، وأسباب اختياره:

لهذا الموضوع أهميَّة بالغة دفعت لاختياره، ومِمَّا يُظهرها الأمور التالية:

١ ــ مكانة الإمام البخاري ــ رحمه الله ــ من هذا العلم، وما عُلم من دقَّته وغوصه على دقائق النَّقد، فمِن شأن مثل هذه الدراسة ان تُجليَ شيئاً من مقاصده؛ ليكون أَخْذُ كلماته واستعمالها محرَّراً تحريراً يُتيح الاستفادة الكاملة منها.

٢ ــ أنَّه تكلَّم على أحاديث كثيرة بهذا اللفظ، وهذا يُتيح المجال للاستقراء والدراسة لتحرير الصفة الجامعة بينها.

٣ ــ أنَّ هذه الكلمة قد أُهملت في مواضع كثيرة، بل قد اعترض عليه فيها الإمام الحافظ أبو الحجاج المزيُّ حين ضعَّف حديثاً بأنَّه لا يُتابَع عليه راويه، بأنَّ هذا ليس بمطعن، وأورد عليه الأفراد الصحاح، كحديث: « إنَّما الأعمال بالنيَّات »[1]، وكذلك فكثير مِمَّن يتكلَّم على الأحاديث في عصرنا يعرضون لكلمة البخاري هذه على أنَّها مجرَّد إخبار بتفرُّد الراوي.

٤ ــ ما يُقابل ذلك، وهو أنَّ كثيراً من الأئمَّة كالعقيلي، وابن عدي، وابن الجارود، والأزدي، والذهبي قد اعتمدوا على كلمة البخاري هذه في تضعيف كثيرٍ من الرواة، حتى مع وجود الموثِّق لهم، وهذا سيتكرَّر كثيراً في هذه الدراسة.

٥ ــ أنَّ البخاريَّ نفسَه قد يُدخل الرَّجلَ في الضعفاء بأنَّه روى حديثاً لا يُتابَع عليه، ولا يجرحه بغير ذلك[2].

٦ ــ أنَّ قول البخاريِّ هذا وتضعيف الأئمة الرواة به يُقابله ــ كثيراً جدًّا ــ توثيق ابن حبان.

فكلُّ ما تقدَّم يُجلِّي أهميَّة الموضوع، وهو سبب ــ لا شك ــ باعث على دراسته دراسة متأنيَّة.

---

(١) تهذيب الكمال (٢/٥٣٤)، وانظر الترجمة (رقم:٩٢) من هذه الرسالة.

(٢) من أمثلة ذلك انظر: التاريخ الكبير (٣/٧٠، ٧٩)، (٤/٣٠٧)، ثم قارن بالضعفاء الصغير (رقم:٨٩، ٩٢، ١٧٢).

خطّة البحث:

قسَّمت البحثَ إلى مقدِّمة، وبابَين، وخاتمة، وتفصيل ذلك كالتالي:

المقدِّمة: وتشتمل على:

١ ــ أهميَّة الموضوع وأسباب اختياره.

٢ ــ خطَّة البحث.

٣ ــ منهج الباحث.

الباب الأول:

ترجمة موجزة للبخاري، والتعريف بكتابه، ومسألة تعليل النُّقاد بالتفرُّد، ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: ترجمة موجزة للبخاري، والتعريف بكتابه، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للبخاري، وفيه سبعة مطالب:

١ ــ نسبه.

٢ ــ مولده وموطنه.

٣ ــ نشأته وطلبه للعلم.

٤ ــ شيوخه وتلاميذه.

٥ ــ مكانته العلمية.

٦ ــ وفاته.

٧ ــ مصنفاته.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب التاريخ الكبير، وفيه مطلبان:

١ ــ تأليف الكتاب، وثناء العلماء عليه.

٢ ــ مكانة الكتاب وأثره.

المبحث الثالث: وصفٌ مجملٌ لعمل البخاريِّ في كتابه، وفيه ثلاثة مطالب:

١ ــ منهجه في سياق التراجم.

٢ ــ منهجه في نقد الأحاديث.

٣ ــ منهجه في الجرح والتعديل.

الفصل الثاني: التفرُّد وتعليل النُّقاد به، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التفرُّد، وانواع المؤلفات فيه، وفيه مطلبان:

١ ــ تعريف التفرُّد والأفراد.

٢ ــ أنواع المؤلفات في التفرُّد.

المبحث الثاني: أنواع من علوم الحديث متفرِّعة عن التفرُّد، وفيه خمسة مطالب:

١ ــ مكانة التفرُّد من علوم الحديث.

٢ ــ أقسام التفرُّد.

٣ ــ الحديث الغريب.

٤ ــ الحديث المعلول.

٥ ــ الحديث الشاذ.

المبحث الثالث: موقف النُّقّاد من التفرُّد، وفيه مطلبان:

١ ــ القرائن التي يراعيها النُّقّاد في الحكم على التفرُّد.

٢ ــ حكم التفرُّد عند النُّقّاد.

الباب الثاني:

دراسة الأحاديث التي قال فيها البخاري: «لا يُتابع عليه» وموازنتها بكلام النُّقاد

ويشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الأول: الأحاديث المدروسة.

الفصل الثاني: أحاديث الدراسة ورواتها في نقد الإمام البخاري، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث الدراسة في نقد الإمام البخاري.

المبحث الثاني: رواة أحاديث الدراسة في نقد الإمام البخاري.

الفصل الثالث: أحاديث الدراسة ورواتها عند غيره من الأئمة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث الدراسة عند غير البخاري من الأئمة.

المبحث الثاني: الرواة الذين انتقد البخاري حديثهم عند غيره من الأئمة.

الخاتمة: وتشتمل على أهمِّ نتائج البحث.

وألحقت بالرسالة فهارس جعلتها على النحو التالي:

١ ــ فهرس الآيات القرآنية.

٢ ــ فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

٣ ــ فهرس مسانيد الصحابة.

٤ ــ فهرس رجال الإسناد.

٥ ــ فهرس الفوائد العلمية.

٦ ــ فهرس مراجع الرسالة.

٧ ــ فهرس موضوعات الرسالة.

منهجي في الرسالة:

كان أول عملي أن تتبَّعتُ كتاب التاريخ الكبير ترجمةً ترجمة، فاستخرجتُ منه الأحاديث المدروسة، فبلغت (١١١) حديث، منها حديثان مكرَّران، فصارت (١٠٩) حديث، ثمَّ تتبَّعتُ كتب البخاري الأخرى، وكتاب الضعفاء للعقيلي، والكامل لابن عدي، فاستخرجتُ أحاديث أخرى لَم ترِد في التاريخ الكبير بلغت (٢٣) حديثاً، جعلتُها في ملحقٍ أفردتُه لها.

وأفردتُ كذلك ملحقاً آخر لــ (١٢) راوياً حكم البخاري على رواياتهم في هذه الكتب المذكورة حكماً عامًّا بأنَّهم يروون ما لا يُتابَعون عليه.

ولَمَّا كان الغرض من الرسالة دراسة الأحاديث التي انتقدها البخاري بتفرُّد رواتها بها كان لا بدَّ من من مدخل للدراسة يُمهِّد لها، ويَصِلها بأصل مسألتها التي تتفرَّع عنها، ألا وهو تعليل النُّقَّاد بالتفرد، فعرضت لهذه المسألة في الفصل الثاني من الباب الأول، وحرصتُ على التوسُّط فيه بين الاختصار وبين الإسهاب بالشرح والأمثلة.

وفي هذا الفصل عرضتُ لعدَّة اصطلاحات كالغريب والمعلول والشاذ، وأول مرادي من ذلك هو ربط المسألة ــ وهي التفرُّد ــ بهذه الاصطلاحات، فحرصت على تحرير ما أراه صواباً فيها، وتعمَّدتُ عدم الإطالة في الخلافات في هذا الباب؛ لئلاَّ تخرج الرسالة عن حيِّزها.

ثم ألْمَمت بحكم التفرُّد عند النُّقَّاد؛ ليكون ذلك مدخلاً للنَّظر في كلام الإمام البخاري، فإنَّ الاستئناس بكلام النُّقَّاد في فهم كلام بعضهم أمرٌ وارد.

أمَّا الأحاديث المدروسة فابتدأت بالأحاديث الواردة في التاريخ الكبير مرتَّبةً حسب ورودها في الكتاب، فأعقد الترجمةَ لمَن ورد الحديث في ترجمته، ثمَّ أسوق لفظ البخاريِّ، ثم أتبعُه بالدراسة، فأبدأ اوَّلاً بتخريج الحديث مِمَّا أجده فيه من المصادر، وفي التخريج أعرض لِما يقع في كلام البخاري أحياناً من ذكر اختلاف في الأسانيد ونحو ذلك، وأعتني في التخريج بتحرير مدار الإسناد لتكون العناية به في بيان حال الإسناد، مع العناية بِمَن ألقى عليه البخاري تَبِعة الحديث.

ثم أُثنِّي بدراسة قول البخاري في الحديث، فأحرصُ أوَّلاً على كلامه في الحديث إن كان له فيه كلامٌ آخر أو كلامه في راويه ونحو ذلك، ثم أستعين بكلام الأئمَّة في تجلية مقصد البخاري أو بيان مأخذه، فإن لَم أجد بيَّنت ذلك مِمَّا يظهر لي إن استطعت.

ثمَّ أُبيِّن إثْر ذلك أَثَر انتقاد البخاريِّ لحديث الراوي على حاله أو فائدةَ الانتقاد لترجمته ونحو ذلك مِمَّا تقتضيه الترجمة، وأشير إلى خلاف من خالف البخاري إن كان، وربَّما خالفتُ هذا الترتيبَ ــ قليلاً ــ لسبب يقتضيه حال الترجمة لا يخفى على قارئها.

وبعد الفراغ من الأحاديث المدروسة في التاريخ الكبير أَضفتُ ملحقين:

الملحق الأول: أحاديث انتقدها البخاري بمثل ذلك، وهي في التاريخ الأوسط، أو نقلها العقيلي وابن عدي عن الضعفاء الكبير.

الملحق الثاني: سرد لعدد من الرواة حكم البخاري عليهم حكماً عامًّا أنَّهم لا يُتابعون في رواياتهم في غير التاريخ الكبير، جمعته من الكتب المذكورة.

ومِمَّا لا بدَّ من تقييده من منهجي في الرسالة الأمور التالية:

١ ــ لم أُترجم لكلِّ علَم يعرض إلاَّ لفائدة تخدم متن الرسالة، كراوٍ يُحتاج إلى

بيان حاله، أو علَمٍ يُستشهد بكلامه، وليس من الأئمة المشهورين المستغنى عن الترجمة لهم.

٢ ــ اكتفيتُ بمسرد المراجع فلم أشر إلى طبعات الكتب عند الإحالة عليها.

٣ ــ عند الإحالة على كتاب تقريب التهذيب لابن حجر وهو يتكرَّر كثيراً أكتفي بذكر اسم المترجَم كاملاً في المتن، فلا أحيل على رقم صفحة ولا ترجمة؛ لأنَّ الرجوعَ إلى الترجمة بالاسم هو المعتاد والأيسر.

٤ ــ تجنَّبتُ الإطالة، فلم أخرِّج الأحاديث التي ترد في حكاية صنيع الإمام البخاري ــ أو غيره من الأئمة ــ وكيفية تعليلهم للروايات؛ لأنَّ المقصودَ التنبيه على المأخذ الذي يُصرِّحون به، والحديث مذكورٌ عرضاً وليس مقصوداً لذاته، وذلك في الباب الأول من الرسالة.

٥ ــ إذا أحلتُ على كتاب من كتب الحديث أو غيرها، فإنَّما أحيل على رقم الحديث إن كان مرقَّماً، أو على الجزء والصفحة، وحرصت على الدِّقَّة في ذلك، دون ذكر الكتاب والباب، تلافياً لإثقال الحواشي لكثرة هذه الإحالات في الرسالة.

شكر وتقدير:

ولا يفوتني في هذه المقدمة ــ بعد شكر الله تعالى على توفيقه وامتنانه ــ أن أشكرَ الصرح العلمي الباذخ الذي أُتيح لي في ظلاله مواصلة الدراسة العليا، وتهيأ لي فيه التقدُّم بهذه الرسالة العلمية، وأخصُّ بالشكر منه قسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين، الذي أعطانا الكثير، ونسأل الله العونَ على ردِّ بعض الجميل.

كما أشكر شيخي وأستاذي الفاضل د. عبد الله بن سعاف اللحياني، الذي أعُدُّ الاتصال به والتتلمذ على يده مِمَّا وفقت إليه في دراستي العليا، فله الشكر الجزيل على ما بذل من وقته وعلمه وإرشاده، وعلى رعايته لي طيلة مدة إشرافه رعاية الأب لابنه، وأسأل الله أن يجزيه خير الجزاء.

كما أشكر كلَّ من أفادني في هذا البحث بفائدة، أو مدَّ إلَيَّ يداً بمعونة، أو نصحاً بمشورة من شيخ أو أخٍ أو زميل.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل منِّي خالصاً لوجهه، نافعاً لي ولأمَّتي، وأن يُوفِّقنا إلى السداد، ويهدينا سبل الرَّشاد.

الباب الأول

الفصل الأول:

ترجمة موجزة للبخاري والتعريف بكتابه.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام البخاري.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب التاريخ الكبير.

المبحث الثالث: وصف مجمل لعمل البخاري في كتابه.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام البخاري.

وفيه سبعة مطالب:

الأول: نسبه.

الثاني: مولده وموطنه.

الثالث: نشأته وطلبه للعلم.

الرابع: شيوخه وتلاميذه.

الخامس: مكانته العلمية.

السادس: وفاته.

السابع: مصنفاته.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام البخاري[1].

المطلب الأول: نسبه.

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَهْ الجُعْفي البخاري.

هكذا ساق البخاريُّ نفسُه الاسم في ترجمة والده في التاريخ الكبير[2]، لكنه لم يذكر (بردزبه)، وهو قد مات مجوسياً كما قال ذلك محمد بن أحمد بن سعدان البخاري[3]، فربَّما لم يحبَّ ذكرَه، وإلاَّ فهو معروفٌ بالنسبة إليه كما في حكايةٍ أوردها الخطيبُ[4] أنَّه ردّ على أحد الشيوخ فقال: من هذا؟ فقالوا: هذا ابن بردزبه.

و « بردزبه » بفتح الباء الموحّدة وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة وسكون الزاي[5].

وهو اسمٌ معناه باللغة البخارية: الزرّاع[6].

---

(١) هذه الترجمة سبيلُها الإيجاز، ومصادر ترجمته كثيرة جداً لكن أهمّها التي اقتبست منها هذه الترجمة

١ ــ تاريخ بغداد (٢/٤ ــ ٣٦).

٢ ــ الإرشاد للخليلي (٣/٩٥٨ ــ ٩٦٦).

٣ ــ وفيات الأعيان لابن خلّكان (٤/١٨٨ ــ ١٩١).

٤ ــ تهذيب الكمال للمزّي (٢٤/٤٣٠ ــ ٤٦٧).

٥ ــ سير أعلام النبلاء (١٢/٣٩١ ــ ٤٧١).

٦ ــ طبقات الشافعية للسبكي (٢/٢١٢ ــ ٢٤١).

٧ ــ طبقات الحنابلة (الذيل) لابن رجب (١/٢٧١).

٨ ــ هدي الساري (مقدمة فتح الباري) لابن حجر (ص: ٥٠١ ــ ٥١٨).

وقد أُفردت لسيرته مؤلفات قديمة وحديثة، فانظرها في كتاب: (مصطلحات الجرح والتعديل في تراث الإمام البخاري) للباحث: محمد بن البدالي أولاد عتُّو، وهو رسالة ماجستير في جامعة القاضي عياض بالمغرب، نوقشت عام (١٤٢٠هـ)، والكتاب تحت الإعداد للطبع، انظر: (ص:٣٩ ــ ٤٢).

وقد أُلّفت فيه دراسات كثيرة عامة ومتخصصة، ومما رجعت إليه منها: سيرة الإمام البخاري للشيخ عبد السلام المباركفوري رحمه الله.

(٢) (١/٣٤٢).

(٣) تاريخ بغداد (٢/٥ ــ ٦).

(٤) تاريخ بغداد (٢/١١).

(٥) الإكمال لابن ماكولا (١/٢٥٩)، وفيات الأعيان (٤/١٩٠).

(٦) تاريخ بغداد (٢/١١).

٠٠٥٣٤١

وجاء في ترجمته في وفيات الأعيان بين المغيرة وبردزبه: « بن الأحنف »[1]، وهو تحريفٌ لا شك؛ لأنَّ البخاري في ترجمة والده المشار إليها قال: « ... بن المغيرة أبو الحسن » وهي كنية أبيه، فتحرّفت إلى ابن الأحنف، ولا أدلَّ على ذلك من أنَّ أول من أسلم من سلفه هو المغيرة فلا يصحُّ أن يكون اسم أبيه وهو بخاري مجوسي اسماً عربياً.

أمّا جدُّ أبيه « المغيرة » فهو أول من أسلم من سلف البخاري؛ أسلم على يد اليمان الجعفي والي بخارى[2]، فنسب إليه ولاءَ إسلام لا ولاءَ عتقٍ.

واليمان هو ابن أخنس بن خنيس الجعفي، وهو والد جد عبد الله بن محمد المسندي الجعفي شيخ البخاري[3].

و« الجعفي » نسبةٌ إلى قبيلةٍ من اليمانية، هم بنو جعفي بن سعد العشيرة بن مَذْحِج، من قبيلة « مذحج » الكبيرة الكثيرة الفروع[4].

المطلب الثاني: موطنه ومولده.

ولد الإمام البخاري يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال سنة أربع وتسعين ومائة[5].

وكان مولده بمدينة بخارى، وهي موطن أسرته، والتي ينسب إليها[6].

و (بخارى) يصفها البلدانيون أنَّها من بلاد ما وراء النهر، يعنون نهر (جيحون)[7].

أما اليوم فنقول إنَّها واقعةٌ في جمهورية (أوزباكستان)[8]، وهي من الجمهوريات الإسلامية التي كان يشملها الاتحاد السوفييتي، ثم انفصلت بعد

---

(١) (١٨٨/٤).
(٢) تاريخ بغداد (٥/٢ ـ ٦).
(٣) تاريخ بغداد (٥/٢ ـ ٦)، (٦٤/١٠).
(٤) انظر: نسب معد واليمن الكبير لابن الكلبي (٣٠٣/١).
(٥) تاريخ بغداد (٦/٢).
(٦) معجم البلدان (٣٥٣/١).
(٧) معجم البلدان (٣٥٣/١).
(٨) الموسوعة العربية العالمية (٢٣٩/٤)، وانظر: بلدان الخلافة الشرقية لـ: كي لسترنج (ص:٤٧٦، ٥٠٣ ـ ٥٠٦).

انحلاله، وعاصمتها اليوم مدينة (طاشقند)، وأوزباكستان إلى الشمال الشرقي من (إيران) لا يفصلها عنها إلاّ جمهورية (تركمانستان).

والجنس الذي يحل تلك المناطق هو الجنس الفارسي، والدين الذي كان هناك قبل الإسلام هو المجوسية، حتى افتتحها قتيبة بن مسلم الباهلي رحمه الله سنة تسعين الفتح الذي استقرّت بعده، وإلاّ فقد افتتحها قبل ذلك بقليل ثم انتقضت[1].

المطلب الثالث: نشأته وطلبه للعلم.

نشأ الإمام البخاري رحمه الله في بيئة صالحة كان لها الأثر العظيم في صلاحه وحبه للعلم.

فوالده كان من المحبين لأهل العلم، ومن أهل الورع والتقوى؛ فقد ترجمه في التاريخ[2] فقال: « رأى حماد بن زيد وصافح ابنَ المبارك بكلتا يديه، وسمع مالكاً ».

ولعلَّ كلّ ذلك كان في رحلته إلى الحج، فابن المبارك بمرو، وحماد بالبصرة، ومالك بالمدينة.

ونقل الحافظ ابن حجر في هدي الساري[3] عن ترجمة ورّاقه ابن أبي حاتم له، أنَّ أحمد بن حفص قال: « دخلت على إسماعيل والد أبي عبد الله عند موته فقال: لا أعلم من مالي درهماً من حرام ولا درهماً من شبهة ».

ولا ريب أنَّ بركة الكسب الحلال في المأكل والنفقة لها الأثر العظيم في صلاح الذريَّة.

أمَّا والدته؛ فقد روى اللالكائي في كرمات الأولياء[4] بسنده عن محمد بن الفضل البلخي قال: « ذهبت عينَا محمد بن إسماعيل في صغره فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل عليه السلام فقال لها: يا هذه، قد ردَّ الله على ابنك بصره لكثرة بكائك ـ أو كثرة دعائك ـ الشك من أبي محمد البلخي، فأصبحنا وقد ردَّ الله

---

(١) انظر: الكامل لابن الأثير (٥٤٢/٤).

(٢) التاريخ الكبير (٣٤٣/١).

(٣) هدي الساري (ص:٥٠٢).

(٤) كرمات الأولياء (ص:٢٤٧).

عليه بصرَه ».

وهذه كرامة لهذه المرأة الصالحة، أكرمها الله بها لحكمةٍ أظهرها الله فيما بعد بهذا الابن الذي صار من عُظماء هذه الأمَّة.

في بيت هذين الأبوين نشأ محمد بن إسماعيل، وفقد أباه صغيراً[1]، فعاش يتيماً.

وطلب العلم وهو صغير؛ يقول واصفاً بدايات طلبه[2]:

« أُلهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب، قال - أي ورَّاقه -: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتَّاب بعد العشر فجعلتُ اختلف إلى الداخلي وغيره، فقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: عن أبي الزبير، عن إبراهيم، فقلت له: يا أبا فلان إنَّ أبا الزبير لَم يروِ عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل ونظر فيه، ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي، عن إبراهيم، فأخذ القلم منِّي وأحكم كتابه، فقال: صدقتَ، فقال له بعضُ أصحابه: ابنُ كم كنتَ إذ رَددتَ عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة، فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظتُ كتبَ ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء[3] ».

فهذا بداية طلبه للعلم في بلده بخارى إلى أن بلغ ست عشرة سنة.

أمَّا الرحلة فابتدأها بالحج بعد بلوغه السادسة عشرة؛ يقول[4]: « ثم خرجتُ مع أمي وأخي أحمد إلى مكة فلما حججتُ رجع أخي بها وتخلَّفتُ في طلب الحديث، فلما طعنتُ في ثمان عشرة جعلتُ أُصنِّف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك أيّام عبيد الله بن موسى، وصنّفتُ كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر النبي ﷺ في الليالي المقمرة ».

وقد ارتحل البخاري في طلب الحديث عدة مرات فأتى الحجاز المدينة ومكة ومدن العراق كلها والجبال وسائر مدن خراسان التي بين بلده وبين العراق والشام والجزيرة ومصر[5].

---

(١) هدي الساري(ص:٥٠٢).

(٢) تاريخ بغداد (٢/٦ - ٧).

(٣) يعني أصحاب الرأي الحنفية، وكانوا كثرة في بلده.

(٤) تاريخ بغداد (٢/٧).

(٥) انظر: تهذيب الكمال للمزي (٢٤/٤٣١)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٣٩٤ - ٣٩٥)، وسيرة الإمام البخاري للمباركفوري (ص:٦١- ٦٦).

أمّا المغرب فلم أقف على أنّه ارتحل إليه؛ لأنَّ الحديث الذي فيه ـــ على قلّته إذ ذاك ـــ آتٍ من المشرق فليس فيه علوُّ إسنادٍ ولا أئمّة فيه يرحل إليهم في زمن البخاري.

وأمّا اليمن فإن حديثه الذي عن شيوخه المعتمدين: عبد الرزاق وهشام بن يوسف وغيرهما قد استوعبته رحلات أشياخ البخاري كابن معين وأحمد وإسحاق وابن المديني والرمادي، ونحوهم، فحديثه محفوظ بالعراق بتعب هؤلاء في تحصيله وبثّه، ولن يجد البخاري في اليمن أعلى ولا أجلّ من هؤلاء ليرحل إليه، فالرحلة ليست غرضاً لذاتها وإنّما هي سبب إلى الغرض المقصود.

المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه.

البخاري رحمه الله إمامٌ مكثرٌ من الشيوخ، فقد قال ورّاقه محمد بن أبي حاتم[1]: « سمعته قبل موته بشهر يقول: كتبتُ عن ألفٍ وثمانين رجلاً ».

وقد صنَّف ابنُ عدي كتاباً في شيوخه الذين روى عنه في الصحيح[2].

وللحافظ محمد بن إسحاق بن منده (ت ٣٩٥هـ) كتاب: « أسامي مشايخ الإمام البخاري »[3]، ذكر فيه (٣٠٨) شيخ.

وللدكتور عامر حسن صبري بحث بعنوان: « شيوخ الإمام البخاري خارج الصحيح »[4].

وقد رتّب المزي ما وقف عليه من أسماء شيوخه الذين حدّث عنهم في مصنفاته خاصة في الصحيح[5] فلم يبلغ إلاَّ قريباً من ربع الرقم المذكور مما يدل على أنّه ـ أي البخاري ـ قد استغنى بالرواية عن بعضهم عن الرواية عن سائرهم.

ذكر الدكتور عامر حسن صبري أسماء شيوخه خارج الصحيح في بحثٍ منشورٍ في العدد الأول من « الأحمدية »، فبلغ العدد عنده ثمانية رواة ومائتي راو (٢٠٨).

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/٣٩٥).

(٢) مطبوع بتحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر، بيروت ١٤١٤هـ.

(٣) مطبوع بتحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، ١٤١٢هـ.

(٤) نشر في مجلة الأحمدية، العدد الأول، (ص:٥٣ ـــ ١٠١).

(٥) تهذيب الكمال (٢٤/٤٣١ ـــ ٤٣٤).